

الإمارات: فعالية إدارة الأزمة وتميزها

سعد داود قرياقوس

أكاديمي عراقي مقيم
في أبوظبي

تواجه الإنسانية أزمة كونية متعددة الأبعاد غير مسبوقة. جائحة كورونا المستجدة أفرزت تداعيات لا تقتصر آثارها المدمرة على الصحة العامة للمجتمعات، بل تشمل مفاصل الهياكل الاقتصادية وأنشطتها، بالإضافة إلى تداعيات وتحديات اجتماعية أنية ومستقبلية. الجائحة كشفت أوجه الخلل في المنظومة الصحية لكثير من الدول، منها ذات مستويات رعاية صحية متقدمة، وبيئت عدم جاهزيتها للتشخيص الاستباقي للتهديد الوبائي. والأهم عدم قدرتها على الاستجابة السريعة واحتواء انتشار الوباء، وتقديم التدخل العلاجي الفعال.

مع وضوح مخاطر انتقال الجائحة إلى الدولة واحتمال انتشارها، بادرت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وفريق إدارة الأزمة والمؤسسات المعنية في الدولة لوضع خطط استباقية تحتوي الجائحة، وتحول دون انتشارها، فرصت متطلبات التنفيذ المالية والإدارية والمادية بشكل سريع وشامل.

فعالية آليات الرصد والاستجابة الفورية وجاهزيتها، والتدخل العلاجي، وتكامل السباقات المتبعة لمواجهة الجائحة، وإدارة الأزمة الراهنة باقتدار، لم تولد من فراغ، ولم تكن نتاج ضرورات اللحظة الطارئة. فقبل بدء الأزمة، كتبت قد بدأت البحث عن بيانات ومصادر لدراسة أزمة إعادتها عن القطاع الصحي في إمارة أبوظبي، فأتيت لي الأطلاع على سجل تطور القطاع، والاستراتيجيات المعدة سلفاً من قبل الهيئات الصحية في الإمارة.

هناك معلومتان جديرتان بالإشارة: أولاهما الجهود الحثيثة المبذولة لتطوير القطاع الصحي في إمارة أبوظبي. مسيرة الإنجازات المحققة بدأت بإنشاء "مستشفى الواحة" في مدينة العين في نهاية عام 1960، المعروف باسم "مستشفى كندي" نسبة إلى الدكتور بيرويل كندي وزوجته الدكتورة ميريان كندي، اللذين قُيما إلى أبوظبي بدعوة من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وصولاً إلى مرحلة منظومة المنشآت الصحية الحديثة العامة والخاصة، والخدمات ذات الجودة والنوعية المتميزة بمواصفات دولية، والتي وضعته في مصاف القطاعات الصحية المتقدمة في المنطقة والعالم.

المعلومة الثانية: تتعلق بتوفير خطط الجاهزية والتحوط قبل انطلاق الجائحة الراهنة وانتشارها. في ديسمبر 2014، أقرت حكومة أبوظبي استراتيجية خاصة لتطوير القطاع الصحي، والارتقاء بمستوى الخدمات كما ونوعاً. حددت الاستراتيجية سبعة أهداف أساسية: تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز معايير الأمان وجذب الاختصاصات

والكوادر الطبية الماهرة واستخدامها، والتحوط والجاهزية لحالات الطوارئ، وزيادة مستوى الوقاية الصحية، ورفع كفاءة كلف الخدمات الصحية، وتطوير منصة العلاج الإلكتروني. أولت الاستراتيجية أهمية خاصة بتهيئة القطاع الصحي للتعامل مع حالات الطوارئ والمخاطر المستقبلية، كتهديدات انتشار الأوبئة والجوائح خاصة. ولتحقيق ذلك، نسقت هيئة القطاع لمواجهة الطوارئ والأوبئة. صحة أبوظبي؛ دائرة الصحة لاحقاً، مع المفاصل الأساسية في الحكومة لتطوير قاعدة البيانات، وبناء اتصالات ووضع الخطط والسباقات الضرورية لجاهزية القطاع لمواجهة الطوارئ والأوبئة. إعداد خطط الطوارئ لم تقتصر على إمارة أبوظبي، بل نجحت الحكومة الاتحادية والإمارات الأخرى في توفير عناصر الجاهزية والتحوط أيضاً.

ثمة عوامل عديدة ساعدت دولة الإمارات في تنفيذ خططها المجابهة بفعالية ونجاح أهمها: القرار القيادي الفعال وكفاءة الإدارة الحكومية، وفعالية آليات اتخاذ القرار، والتخطيط المحتسب للطوارئ، وتوفير الموارد المالية والقدرة على تغطية نفقات الرصد

في العام الماضي نشرت لأول مرة نتائج "المؤشر العالمي للأمن الصحي" الذي يقيّم قدرات الأمن الصحي في مئة وخمس وتسعين دولة. يستخدم المؤشر عدداً من المعايير الأساسية والفرعية؛ أهمها: قدرة المنظومة الصحية الوطنية على اكتشاف المبكر والإبلاغ عن الأوبئة ومدى الاستجابة السريعة والتخفيف من حدة انتشار الوباء واحتوائه. وكذلك قدرة النظام الصحي على حماية العاملين في القطاع. تصدرت الولايات المتحدة القائمة، تلتها بريطانيا فهولندا وأستراليا وكندا والسويد والدانمرك وكوريا الجنوبية. احتلت الصين المرتبة الواحدة والخمسين، وإيران المرتبة السابعة والتسعين. عربياً احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى؛ السابعة والأربعين دولياً. تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة محتلّة المرتبة الثامنة والخمسين عالمياً. مرتبة جيدة قياساً بحداثة التجربة.

سباقات إدارة الأزمة الوبائية والإجراءات الاحترازية الصحية المتبعة في دولة الإمارات، وإن تشابهت بعض جوانبها مع ما يطبق في دول أخرى، إلا أنها اُنفردت بسمات مميزة؛ أهمها: الاستجابة السريعة

والحسم والبرونة والتكامل والتدرج والإنسانية والاعتماد على تفاعل أفراد المجتمع وإسهاماتهم. أهم ما يستحق الإشارة والإشادة في تجربة دولة الإمارات، موقف القيادة الإماراتية الأخلاقي والإنساني من هذه الأزمة وما اتخذته من قرارات ومبادرات. إجراءات حماية المجتمع من تداعيات الجائحة لم تميز بين مواطن ومقيم، بل شملت كلاهما. وحرصت القيادة الإماراتية على طمأننة الجميع بالألقوا بما يتعلق بتوفير الغذاء والدواء. هذه الطمأننة تحمل قدراً كبيراً من النبل والمسؤولية الأخلاقية والإنسانية. مواقف القيادة الإماراتية وحرصها الإنساني لم يقتصر على حماية المجتمع الإماراتي من الوباء، بل امتد لدعم جهود المنظومات الصحية لدول أخرى لكبح جماح الوباء. سجل العطاء الإنساني شمل إجلاء 215 شخصاً من رعايا دول مختلفة من مقاطعة كوبي الصينية إلى مدينة الخدمات الإنسانية في أبوظبي، وتوفير الرعاية الصحية لهم، ومن ثمّ إصالحهم إلى أوطانهم، وإجلاء الطلاب السودانيين واليمنيين من المدن الصينية. إلى جانب تقديم مساعدات زادت على خمس مئة وخمسين طناً من المعدات والمواد الصحية إلى تسع وأربعين دولة.

مواقف دولة الإمارات ومساعداتها الخارجية، انطلقت من مبادئ التعاون الإنساني وقيمه، وتجاوزت النزاعات والخلافات السياسية. خير دليل على إنسانية المواقف: مساعدة دولة الإمارات لمنظمة الصحة العالمية في إيصال المساعدات الطبية إلى إيران. وكذلك التعهد الإماراتي لدعم الشعب السوري في تجاوز أزمة الوباء. ثمة عوامل عديدة ساعدت دولة الإمارات في تنفيذ خطط المجابهة بفعالية ونجاح. أهمها: القرار القيادي الفعال وكفاءة الإدارة الحكومية، وفعالية آليات اتخاذ القرار، والتخطيط المحتسب للطوارئ، وتوفير الموارد المالية والقدرة على تغطية نفقات الرصد، والاستجابة والتدخل العلاجي، وجودة المنظومة الصحية وطاقتها الاستيعابية، واستراتيجية أمن غذائي، وشبكة اتصالات، وبنية تحتية وتقنية رقمية متطورة، بالإضافة إلى استثمار وعي المجتمع وتجاوبه الإيجابي مع الإجراءات الاحترازية.

جهود القيادة الإماراتية ومؤسساتها في إدارة الأزمة ومعالجة تداعيات الجائحة، تزامنت مع التفكير في وضع الخطط المستقبلية وإعادة بناء منظومة الأمن الصحي الوطني على أسس صحية ومفاهيم مبتكرة جديدة، والاستفادة مما كشفته الجائحة من فجوات ونواقص وقائية وعلاجية. التجربة الإماراتية في إدارة الأزمة الوبائية الراهنة نموذج متميز بكل المقاييس، تجربة رائدة تستحق الدراسة والتقدير.

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

تتطلب فيديوهات رامي مخلوف، دخول عدد من العلماء في نظرية الدولة، وآخرين من علماء النفس، ومجموعة من الراسخين في العلم بخفايا وأحوال الدولة السورية، لكي يقدموا تقريراً يفسر ما يفوقه به المذكور، ويتجاوز التفسير الشعبي العام والمختزل، الذي يؤكد على وقوع الشقاق بين عناصر الأسرة في عموميتها وخؤولتها؛ رامي مخلوف، يقدم أتمونجا غير مسبوق، على مستوى رجال الأعمال في العالم الثالث، وهو رجل الأعمال والأفعال والأفعال. ومن موقعه هذا، ويجمع كل ملاحظاته، يعطي السورين والعرب المتعلقة أفندتهم بسوريا ومصيرها؛ صورة تقريبية للنظام الذي يزعم أن لولاه لفقدت سوريا وحدتها وذهبت مع الريح. ذلك على الرغم من التزام رجل الأفاعيل، أسلوباً أشبه بالطلاسم، لكنها هي الأخرى غير مسبوقة في نوعها، إذ يتلقاها السورين والعرب والعالم، بصيغة تجهيل الفاعل المضاد، بينما ليس أسهل على المتلقين، من أن يعرفوا هذا الفاعل المقصود بالتجهيل. وبدا واضحاً أن رامي مخلوف، يستند إلى هذه الحقيقة.

هو يكرر الإشارة إلى "جهات"، وفي هذا إخلال بأحد أهم وأقدم ثوابت النظام الحاكم في سوريا وأعمقها رسوخاً، حيث تحسم جهة واحدة، كافة الأمور، وهي جهة عائلية لها رأس هو رئيس البلاد، الذي لن يقبل جهة أخرى تحسم، وما دون ذلك الموت الزؤام. والأكثر، في إشارته إلى "جهات"، زعمه أن ما تقررته بخصوصه وبخصوص شركته، ليس رسمياً ولا نظامياً، وهنا يضرب في جدارة الرئيس الذي يؤكد في السباق على طاعته له، بحكم وجود آخرين يمارسون أعمالاً سلطوية، بحجم ما يمارس عليه، وهو من هو، نفوذاً وثراء وفرياً من العنصرية العائلية الحاكمة، بينما هم غير رسميين!

رامي مخلوف، في طلاسمه، يعتبر أن ما يتعرض له، يُعدّ منهجية تؤدي إلى خراب البلد، وإلى كارثة اقتصادية. فقبل أن تقع مشكلته، لم تكن هذه المنهجية قائمة والخراب لم يكن جارياً وكان الاقتصاد ناهضاً

لا يختلف اثنان، على أن كلام مخلوف، في هذه النقطة، بلا معنى. لأنه بتجهيل الفاعل وبحديثه كذبا عن "جهات" إنما يقصد بشار الأسد حصراً، ومن ورائه وبجانبه، قريبته السيدات أسماء الأخرس، أم "حافظ" الثاني "الوريث المرتجى"، بعد عمر طويل لوالده، حسب منهجية كوريا الشمالية؛

والأطرف، أن رامي مخلوف، في طلاسمه، يعتبر أن ما يتعرض له، يُعدّ - في نظره - منهجية تؤدي إلى خراب البلد، وإلى كارثة اقتصادية. فقبل أن تقع مشكلته، لم تكن هذه المنهجية قائمة والخراب لم يكن جارياً وكان الاقتصاد ناهضاً، لأن أرباح الشركة التي "نصب في صالح المجتمع" أي المجتمع نفسه، الذي جُنبت منه الأرباح.

لكن صاحب الطلاسم، يرى هذه المرة، أن "الجهات" قد ازداد جشعها، فتطلبت أكثر، وبمليارات الليرات السورية، ولم يكن ما تطالب به ضرائب، لأن وصفها كضرائب، نوع من التدلّيس، فهي "خوات" بلا حق وبلا قانون، ومع ذلك هو يتقبلها على مضض، وجاهز لدفعها و"تكرم عيونهم"، فقد أرسل كتاباً "رسمياً" يؤكد فيه استعدادة للدفع "دعماً للدولة"!

وليس غريباً أن يتجرأ رجل الأفاعيل، على المجاهرة بكون الدولة التي أتاحت له ولنفر قليل من المحسوبين على العائلة، التحكم في اقتصاد البلاد؛ قد أصبحت في

طلاسم رامي مخلوف



السماء" وكان السماء لها أهل عديون، وليس ربا واحداً، إن كان المتحدث مؤمناً. غير أن التلميح الأخطر، الذي لم يستطع المجاهرة به، فهو الطلسم المتعلق بـ"أم حافظ"، ويقصد به، استقارة الطائفة، على اعتبار أن قرينة الرئيس سُنّية، بل إنها هي أهل السنة الصابرين العابدين، وليس السبعة مليون سوري، المشردين في أربع رياح الأرض.

حاجة إلى الدعم من أشخاص لا يزيد عددهم عن عدد أصابع اليد الواحدة. فالليرة السورية، فقدت ثلاثين ضعفاً من قيمتها، ووفق أسعار صرف الأيام الأخيرة، تكون العملة السورية قد فقدت أكثر من 29 ضعفاً من قيمتها أمام العملات الأميركية والأوروبية واليابانية والصينية، وأصبح الدولار في السوق الموازية يساوي 1805 ليرات، بينما كان لا يزيد عن 50 ليرة في العام 2011.

فخلال السنوات التسع الماضية، لم يكن هناك أي خراب - حسب ذاكرة مخلوف - وعندما اختار بشار الأسد، الحل الأمني لمواجهة مشكلة درعا، لم تكن هناك منهجية تدمر الاقتصاد والبلاد والعباد. ويعلم رامي أكثر من غيره، أن المصرف المركزي السوري، قد أصبح قبل أن تنفجر مشكلته خالياً من النقد الأجنبي، وهذا الذي اضطر "الجهات" التي يقصد بها جهة واحدة، مضطراً إلى اللجوء إلى المصرف المركزي "المخوف"، لانتشال المصرف المركزي السوري، ولا غرابة في ذلك، على قاعدة "وداوني، بالتّي كانت هي الداء"!

يتشكك رامي مخلوف ويستنهجن طلب "الجهات" إزاحته شخصياً عن رئاسة شركة الاتصالات، ويقول مستغرباً ومستهجنًا إن وجوده قد أصبح مزعجاً، بينما هو لم يتخل عن بلاده وعن رئيسته في الحرب. وأيّ حرب وعلى من؟ إنها الحرب على الشعب الذي منه أحد عشر مليون مشترك لديه، يدفع للشركة كلفة اتصالاته كما يقررها رامي مخلوف. والمتحدث أصبح في محنته يعرف معنى الخيانة، ويقول إن التنحّي عن رئاسة الشركة، بمثابة خيانة. أما الوفاء المألوف للوطن وللشعب، في أعرف النظام والعائلة، فهو أن ينفر حضرته، ومجموعة صغيرة من أمثاله، باقتصاد البلاد، ولا يتيح لمجتمع اقتصادي فيها أن يتشكل، ولا لدورة اقتصادية طبيعية أن تدور، ولا أن تتحقق أرباح تتناسب ودخول المواطنين، وأن تجنّب بشرف وتواضع، لذا كان منطقياً أن دُمّر الاقتصاد مع العمران، وتفشى الخراب، وأن "يميل" صاحب الفضل، على المستفيدين من فضله، لاسيما وأن المال عندهم قد فاض وتحوّل صرفه واستهلاكه إلى ابتذال، ليس أبلغ تعبيراً عنه، من تمظهر "محمد" نجل رامي في دبي، مستعرضاً طائرته الخاصة وأسطول سياراته التي لا تملكها أسرة ملكية في أوروبا، وقواربه السريعة وقصره المنيف! لا شيء من قبل، حسب طلاسم مخلوف، كان ينم عن انهيار للاقتصاد السوري. التعرض لشركته هو وحده الذي ينذر بالخراب. ومن المغارقات، أن هكذا دجل، يحاول رامي تخفيفه بتفوهات إيمانية ارتجلت الكثير من الجمل القدرية دون أي معرفة سابقة بالديانة. فالحساب عنده، إن لم يكن عند أهل الأرض، فليكن عند "أهل

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهونيرئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيديرئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهونيمدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقيمدير النشر
علي قاسمالمدير الفني
سعيدة اليعقوبيتصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk